

لفكرة التنمية الإقليمية القائمة على المعرفة العديد من الآثار على الحكومة وطرق التعبير عن صنع القرار. وبنفس الطريقة التي تغيرت بها ظروف القدرة التنافسية بشكل كبير في عالم مجتمعات المعرفة المتشابك والمعقد والمتربط، فإن الأشكال الكلاسيكية للحكومة (السوق والتسلسل الهرمي) مثقلة أيضاً بالأعباء، وكذلك وثائقها (الأسعار والسلطة). ما نراه هو أنه نظراً لأنه يتعامل مع التعلم الجماعي، فإن العلاقات الحكومية لا تخضع للسيطرة الهرمية أو المركزية. نواجه تقويض التسلسل الهرمي كأداة تنظيمية أساسية للمجتمعات. لا يمكن التحكم في الأنظمة المعقدة من قمة هرمية، مما يعني تبسيطاً لا يتطابق مع ثراء أجزائها ومبادراتها ومهارتها. يخلق التعامل مع التعقيد المرتفع العديد من المشاكل التي تغلب على أي استراتيجية هرمية: الشخص الذي من المفترض أن يتخذ قراراً غير مدرك للدinاميكية الزمنية للأنظمة المعقدة. لا يمتلك صانعو القرار عموماً جميع المعلومات، ولا يدرجون التطورات الزمنية في حساباتهم، فإنهم يميلون إلى تفضيل الاستقرارات الخطية. إنهم يتجاهلون الآثار الجانبية والتطورات الأسية. وعادة ما يفكرون في الأحداث على أنها السبب والنتيجة، وليس على أنها شبكات أو حقائق دائرية. فهم يهتمون أكثر بالتفاصيل والآثار الفورية، ويقللون من قيمة الاتصالات ووجهات النظر البانورامية. يمكن للحلول التي يعتمدونها، بناءً على كل شيء أو لا شيء، أن تؤدي إلى تفاقم المشكلة. إن التدخل الحاد في التفاصيل يعني فقداناً ضرورياً للرؤية العامة الضرورية جداً للمهام الحكومية. من مصلحة جميع الحكومات الديمقراطية تجنب العبء الناجم عن تولي قيادة غير مشتركة. يتطلب العالم المترابط حوكمة علائقية. تتطلب الشبكات أدوات أكثر تعقيداً مثل الثقة أو السمعة أو المعاملة بالمثل. تتطلب هذه التشكيلات الجديدة الابتكار المؤسسي في عمليات الحوكمة وترفض الروتين الإداري الكلاسيكي. تشير الحوكمة الجديدة إلى شكل من أشكال التنسيق بين الوكلاء السياسيين والاجتماعيين يتميز بالتنظيم والتعاون والنهج الأفقي. كشفت التأملات حول الحكم المحلي ومتعدد المستويات عن الأهمية المتزايدة للشبكات السياسية المحلية كأشكال ناعمة من الحكم. يُنظر الآن إلى إدراج الجهات الفاعلة ذات الصلة على أنه صيغة أكثر موثوقية لحل المشكلات نظراً لأنه يوسع المعرفة المطلوبة ويستخدمها بشكل أفضل، ويلخص الكفاءات وإمكاناتها لإرساء الديمقراطية. تشير الأشكال الجديدة للحكومة إلى المزيد من الإجراءات التعاونية وزيادة الطلب على المشاركة، وهي مزيج من العناصر العامة والاجتماعية. هناك استعداد أقل لقبول القرارات التي يتم تبنيها بشكل هرمي أو بشفافية قليلة. على أشكال جديدة من المشاركة والتواصل. وقد اقترح ذلك المنتدى الحضري العالمي لعام 2004، الذي نُظم في إطار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الذي أُلحح إلى توافق في الآراء بشأن الأهمية الحاسمة لإشراك المجتمع المدني في الحوكمة، ويتمتع المستوى المحلي بدرجة عالية من التنظيم الذاتي. نظراً لقربها من الجمهور وأصغر حجماً من المشاكل التي تواجهها، فهي الساحة التي من المرجح أن تزداد فيها المشاركة العامة. المستوى المحلي هو مجال تجريبي لاختبار الإجراءات التعاونية الجديدة. وبدلاً من ذلك، ينصب تركيزها على تطوير مهارات حل المشكلات. وبالتالي يواجه النظام السياسي مطالب بإعداد ("تمكين" أو "تمكين") المواطنين (جيدنز 1989). وقد لخص بوتنام (1993) هذا الطلب في مفهوم رأس المال الاجتماعي المحلي، حيث تعتمد نوعية الحياة العامة إلى حد كبير على معايير وشبكات الالتزام. تصف هايلى "قدرة الحوكمة" بأنها منفعة عامة أو أهم بنية تحتية للحياة المدنية (2002)، في اقتصاد المعرفة الجديد، تفترض العمليات الاقتصادية وجود نظام اجتماعي ناجح. تعد العلاقة بين السياسة والاقتصاد والمجتمع المدني عاملاً مهماً في القدرة التنافسية الإقليمية. تعتمد التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية لإقليم ما على وجود رأس المال الاجتماعي للجهات الفاعلة لضمان توافر المعلومات والكفاءات والموارد والعمال المؤهلين والتمويل. وبهذا المعنى،